مؤلفات الإمام العظيم آبادي
(٥)

عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان

تأليف
العلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي
(١٢٧٣ - ١٣٢٩هـ)

تحقيق
الدكتور/ وصي الله محمد عباس

مؤسسة المجمع العلمي - حديث اكادمي
كراتشي فيصل اباد
باكستان

الناشر: مؤسسة المجمع العلمي

٦٦٧/ ٩ حي الدستكير، منطقة «ب» الفيدرالية
تليفون: ٦٧٨٧٣٣
كراتشــي ٣٨
باكستـــان

الطبعـة الأولـى
(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)

ILMI ACADEMY FOUNDATION
667/9 DASTAGIR COLONY
FEDERAL "B" AREA
PHONE: 678733
KARACHI - 38
PAKISTAN

* * *

اهتم بطبعه

عبدالحميد حبيب الله نشاطي


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد، فإن هذه الرسالة «عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان» للإمام أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، لهي ترجمة عربية من أصلها الفارسية، ولقد قام بنقلها إلى اللغة العربية رجل لم يعرف، وسبق أن نشرها الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع بدمشق سنة ١٩٦١ م بعد أن علق عليها.

والآن تتشرف مؤسسة المجمع العلمي (باكستان) بطبع هذه الرسالة ونشرها بتحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس ليستفيد بها العلماء والطلاب على أكمل وجه.

إن المحقق الفاضل قد بذل جهوداً موفقة في تحقيقها وإعدادها للنشر، وقدمها في صورة علمية، متحلية بأصول وقواعد التحقيق الحديثة.

وهذه الرسالة ذات أهمية كبيرة لاحتوائها على الفوائد الكثيرة التي جعلته من أهم الكتب المؤلفة في الباب. وازدادت قيمتها بهذا التحقيق العلمي الدقيق.

والمؤسسة إذ تقدم هذا المجهود المتواضع تشكر الله تعالى على ما وفقها من خدمة السنة المطهرة، كما أنها تشكر كل من تعاون في هذا العمل الجليل، وتخص بالذكر المحقق الفاضل الدكتور وصي الله محمد عباس الذي لبّى دعوتها، ولم يأل جهداً في التعاون مع تراكم أشغاله. ونود أن نشير إلى أنه متخصص في هذا الفن، وقد حصل على شهادة الليسانس من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والماجستير والدكتوراه في الحديث من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وهو الآن مدرس في معهد الحرم المكي الشريف. وله جهود طيبة في التأليف والتحقيق، وقد ظهرت بعضها ونالت إعجاباً وتقديراً من العلماء والباحثين. فشكر الله سعيه ونفع بعلمه المسلمين.

وهذه الرسالة القيمة هي إحدى الرسائل التى تقدمها مؤسسة المجمع العلمي (باكستان) ضمن سلسلتها لنشر مؤلفات الإمام شمس الحق العظيم آبادي ـ رحمه الله ـ وإننا صممنا العزم على أن نقوم بنشر مؤلفاته كلها إن شاء الله. ولكنا لم نعثر على بعضها حتى الآن مثل:

١ ـ غاية المقصود (الأجزاء الغير المطبوعة).
٢ ـ هدية اللوذعي (النسخة الكاملة).
٣ ـ فضل الباري شرح ثلاثيات البخاري.
٤ ـ النجم الوهاج في شرح مقدمة الصحيح لمسلم بن الحجاج.
٥ ـ تعليقات على سنن النسائي.
٦ ـ نخبة التواريخ.
٧ ـ تذكرة النبلاء في تراجم العلماء.
٨ ـ نهاية الرسوخ في معجم الشيوخ.
٩ ـ تفريح المتذكرين بذكر كتب المتأخرين.
١٠ـ النور اللامع في أخبار صلاة الجمعة عن النبي الشافع.
١١ـ تحفة المتهجدين الأبرار في أخبار صلاة الوتر وقيام رمضان عن النبي المختار.
١٢ـ غاية البيان في حكم استعمال العنبر والزعفران.
١٣ـ سيرة الشيخ المحدث عبدالله «جهاؤميان» الاله آبادي.

فنرجو من الإخوة الذين عندهم علم بهذه الكتب، وبغيرها من كتب الإمام العظيم آبادي المفقودة أن يفيدوا المؤسسة في أقرب وقت، لنتمكن من إخراجها بعد تحقيقها بمساعدة الاخوة المحققين المتوفرين لدينا، فإننا عقدنا العزم على نشر جميع مؤلفاته العربية والفارسية والأردية بأحدث أسلوب علمي، وبصورة أنيقة وراقية. وصرمنا العزم على أن نقوم بنقل ما ألفه باللغة الفارسية والأردية إلى اللغة العربية، وما ألفه باللغة العربية والفارسية إلى اللغة الأردية، ثم ننشرها لينتفع بها من لا يعرف اللغة التي ألفت فيها.

وأخيراً ندعو الله عز وجل أن يكلل جهودنا بالنجاح، ويوفقنا لإكمال مشروعنا، ويسدد خطانا، ويجعل مساعينا خالصة لوجهه الكريم. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

عبدالرقيب عبدالباسط
المدير الإداري
مؤسسة المجمع العلمي، باكستان

بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وعلى آله أصحابه أجمعين وبعد:

فمما يُلبي به الإسلام من المصائب العظيمة هو انتشار الأحاديث الضعيفة والموضوعة، منذ القرن الأول إلى يومنا هذا وقد وجد من بين صفوف المسلمين ناس، وضعوا الأحاديث واصطنعوها ونسبوها إلى أفضل الخلق محمد صلى الله عليه وسلم، بعضهم بغرض الإفساد وبعضهم بنية صالحة بلاهة وحمقاً.

ومعلوم أن أغلى البضاعة للمسلم الحق، ماتركه المصطفى صلى الله عليه وسلم بعده، كتاب ربه وسنته.

لذا شاعت هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين العوام من المسلمين فعملوا بما يؤخذ منها من الأحكام، وعضوا عليها بالنواجذ، ولا عجب فيه من العوام الجهلة، ولكن العجب أنك تجد مثل هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة في كتب العلماء استنبط منها مؤلفوها من غير تمييز ولا بيان ضعيف في كثير من الأحيان.

وقد قيّض الله في كل عصر ومصر من يناضل عن دينه ويدافع عن سنة نبيه.

وإن أهل الحديث في كل زمان ومكان نالوا الشرف الأعلى في تحقيق الأحاديث النبوية وجرّدوا العمل بها والإتباع لها، وإن لجماعة أهل الحديث الهندية ولعلمائها الحظ الأوفر في هذا المضمار، فقد حققوا أحاديث كانت مشهورة في الهند معمولا بها منذ فترة طويلة وهي ضعيفة وموضوعة وكتبوا في مواضيع صغيرة وكبيرة.

وكم أحيوا سنة أمِيْتت وأماتوا بدعاً عكف عليها أهلها منذ أمد بعيد، ووجدوا عليها آباءهم كانوا يفعلون وصححوا مفاهيم ألفوها بفهم خاطيء.

ومن هذه المسائل مسألة تعليمِ النساء الكتابة فقد حرّمها قوم على النساء وعملوا لهذا الرأي لشدّة، وكان مستندهم في هذا الرأي، حديث باطل.

«لا تعلموا النساء الكتابة، ولاتسكنوهن العلالى، خير لهو المرأة المِغْزل، وخير لهو الرجل السباحة».

وقد ردّ على هذا الزعم الباطل، العلامة المحقق شمس الحق العظيم آبادى رحمه الله في رسالة صغيرة الحجم كبيرة النفع «سماها عقود الجمان» وحقق الحديث المذكور وأتى بشواهد من فضليات نساء الرعيل الأول أنهن تعلّمن الكتابة والقراءة، فجزاه الله بما يجازى به عباده الصالحين.

وكيف يوافق القول بتحريم الكتاب للنساء مع أول مانزل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتحنث في غار حراء.

«إقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق إقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم».

إذا أن من الله أن الإسلام أتى بالعلم بجميع أنواعه المفيدة وأن أكبر وسيلة لتعليم الإنسان رجالا ونساء هو القلم.

وكيف يلائم هذا القول مع الدين الإسلامي الذي مزاجه من العدل والإنصاف ﴿للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن﴾

فإن كانت الكتابة شيئاً ينهى عنه النساء، لنهى عنه القرآن بأمر صريح، أو نهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح.

وإن تاريخ الإسلام الأغر لمزدان بأعمال النبيلات من أعلام النساء محدثات وفقيهات قرأن وكتبن وحدثن وروين وتصدرن للإقراء والتعليم .

والأخ الكـريم عبـدالرقيب أحد أحفاد العلامة شمس الحق لجدير بالشكر والدعاء حيث عزم على طبع مالم يُطبع من آثار العلامة الشمس ، واعادة طبع ماطُبع منها منذ مدة طويلة ولم يَعدُ في متناول الراغبين في العلم ، ومنه هذه الرسالة المذكورة .

ندعو الله بالتوفيق والسداد

وكتبه

وصى الله بن محمد عباس

ترجمة المؤلف (*)

اسمه ونسبه وولادته:

هو أبو الطيب محمد شمس الحق بن الشيخ أمير علي بن الشيخ مقصود علي بن الشيخ غلام حيدر. . الصديقي الديانوي العظيم آبادي، ينتهي نسبه إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ولد في رمنه. . حي من أحياء مدينة عظيم آباد (بتنه) من ولاية بهار في الهند ـ في ٢٧ ذي القعدة ١٢٧٣هـ/يوليو ١٨٥٧م، ولما بلغ الخامسة من عمره ذهبت به أمه إلى ديانوان وهي قرية صغيرة تبعد عن بتنه أربعة وعشرين ميلاً إلى الجنوب الشرقي. توفي أبوه في ١٢٨٤هـ وهو ابن إحدى عشرة سنة، فكفلته أمه وجدته وخاله، وتربى في حضن أمه المشفقة وظل حنانها، ونشأ في بيئة صالحة على التقى والديانة.

دراسته:

بدأ دراسته بقراءة القرآن على الشيخ محمد إبراهيم النكرنهسوى (ت ١٢٨٢هـ) في ١٢٧٩هـ وهو ابن ست سنين، ثم تتلمذ للحافظ أصغر علي الرامفورى، وختم القرآن عليه، ثم شرع في قراءة الكتب الفارسية ـ طريقة مسودة وغيرها ـ على السيد راحت حسنين البتهوى، وفي تلك الأيام قرأ بعض المختصرات على الشيخ عبدالحكيم الشيخفورى (ت ١٢٩٥هـ).

ثم لما برع في الفارسية ماشاء الله اشتغل بتحصيل العلوم العربية وغيرها من الأصول والمنطق والحكمة على الشيخ لطف العلى البهارى (ت١٢٩٦هـ)، وربما أخذ في أثناء ذلك بعض الدروس عن خاله الشيخ نور أحمد الديانوى (ت١٣١٨هـ).

ولما ارتوى من علوم أهل قريته دفعه حبه للعلم والمعرفة، وحرصه على تحصيلهما على أن يرحل إلى لكهنؤ، وكانت محطا للعلوم العقلية في ذلك الزمان، فسافر إليها في بداية ١٢٩٢هـ. وقرأ هناك كتب المنطق والفلسفة على الشيخ فضل الله اللكنوى (ت ١٣١١هـ) ومكث فيها سنة كاملة. ثم انتقل إلى مراد آباد ـ مدينة في المقاطعة الشمالية ـ في ٢٦ محرم ١٢٩٣هـ. والتقى هناك بالمحدث بشير الدين

(*) هذه الترجمة مقتضبة من كتاب «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» لمحمد عُزَير شمس (ط. بنارس ١٩٧٩م).

القنوجي (ت ١٢٩٦هـ) وجعل يأخذ عنه ما بقي من العلوم والكتب الدراسية، وهو على ذلك إذ رجع إلى بيته في ربيع الأول ١٢٩٢هـ، وتزوج من بنت الشيخ عبداللطيف الصديقي في ١٥ ربيع الأول من نفس السنة، وبعد شهر كامل وخمسة أيام من زواجه ذهب ثانيًا إلى مراد آباد، وحضر عند شيخه المحدث القنوجي، ودرس عليه العلوم العقلية والأدبية والشرعية، واشتغل بتحقيقات علمية في معضلات الحديث والعقائد حتى تبحر فيها.

وبعد ذلك ذهب به شغفه بالسنة إلى شاهجهان آباد (دهلى) عند مسند الوقت، شيخ العرب والعجم، المحدث الكبير السيد نذير حسين الدهلوى (ت ١٣٢٠هـ) في بداية المحرم ١٢٩٥هـ، فتتلمذ له، وعبَّ من علمه، ومكث عنده سنة كاملة، حتى نال منه الإجازة في علوم الحديث والتفسير، ثم عاد إلى بيته في آخر المحرم ١٢٩٦هـ، واشتغل بالتدريس والتأليف. بيد أن نفسه الطموح لم تقتنع بذلك القدر الذي حصّله من شيخه فشد الرحال إليه مرة أخرى في ١٣٠٢هـ، وحصل على الإجازة الثانية، وقد كتب هناك فتاوي كثيرة.

وفي نفس السنة ـ أى ١٣٠٢هـ ـ ذهب إلى الشيخ القاضي حسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت ١٣٢٧هـ)، وقرأ عليه أطراف الأمهات الست، ونال منه الإجازة العامة. ثم لقيه بعد ذلك أكثر من عشر مرات، واستفاض من منهله العلمي ما يسر الله له.

وفي ١٣١١هـ اعتزم أداء فريضة الحج،فسافر في ١٠ رجب من قريته ديانوان إلى الحجاز، وأدى الفريضة وأقام هناك ستة أشهر، عنى فيها بعلم الحديث وفنونه عناية خاصة، فالتقى بالشيوخ والعلماء من أئمة هذا الشأن، مثل:

١ ـ العلامة الفقيه خير الدين أبي البركات نعمان بن محمود الآلوسى (ت ١٣١٧هـ).

٢ ـ والعلامة القاضي عبدالعزيز بن صالح بن مرشد الحنبلي الشرقي من رجال طيء (ت ١٣٢٤هـ).

٣ ـ والعلامة المفسر الفقيه محمد بن سليمان حسب الله الشافعي المكي الخطيب

والمدرس بالمسجد الحرام (ت ١٣٣٥هـ).

٤ ـ والعلامة الفقيه عبدالرحمن بن عبدالله السراج الحنفي الطائفي (ت ١٣١٥هـ).

٥ ـ والشيخ أحمد بن أحمد بن علي المغربي التونسي ثم المكي (ت ١٣١٤هـ).

٦ ـ والشيخ ابراهيم بن أحمد بن سليمان المغربي ثم المكي.

٧ ـ والشيخ فالح بن محمد بن عبدالله الظاهرى المهناوى المالكي المدني (ت ١٣٢٨هـ).

٨ ـ والشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى الحنبلى الشرقي النجدى (ت ١٣٢٩هـ).

وأخذ عنهم حتى رسخ قدمه في علوم الحديث.

حياته العلمية:

ثم رجع إلى وطنه في ١٠ المحرم ١٣١٢هـ، وعكف على التدريس والتأليف والتذكير والإفتاء وبذل جهوده المشكورة طول حياته في نصرة السنة والطريقة السلفية، والدفاع عن أهل الحديث ونشر كتب الحديث، وأنفق مالا في طبع عدة كتب بعد مقابلة نسخها المخطوطة وتصحيحها والتعليق عليها، وله منة عظيمة على أهل العلم بذلك. وقد جمع في مكتبته كثيرا من كتب الحديث، والتاريخ، والرجال، والتراجم وغيرها، التي كانت عزيزة الوجود حين ذاك حتى أصبحت مكتبته من أنفس المكتبات في الهند.

وكان رحمه الله في طليعة سائر الحركات الاصلاحية التي وجدت في عصره، فكان يساعد ندوة العلماء ودار العلوم التابعة لها في لكهنؤ، بالأموال والكتب، وكذا كان أمينا لمدرسة «إصلاح المسلمين» في بتنه وكان عضوا قويا للمدرسة «الأحمدية» في آره من ولاية بهار، يحضر في حفلاتها السنوية التي كانت تعقد باسم «جلسة مذاكرة علمية» ويخطب فيها، وبذل جهودا مشكورة لتأسيس «جمعية أهل الحديث» وكان يرغب في أعمال الجمعية كثيرا، ويشترك في حفلاتها بكل رغبة ونشاط، ويقبل مسئوليات تنظيمها وتنسيقها. وكان عضوا خاصا لـ «دائرة المعارف» في حيدر آباد، ويقال إن أصحاب المطابع المصرية كانوا يستشيرونه في طبع الكتب.

وكان رحمه الله جامعا بين العلوم العقلية والأدبية والدينية، ذا بصر تام بها، ولا سيما بعلم الحديث، فقد كان واسع المعرفة بمتونه وأسانيده وأحوال رجاله، قادرا على التمييز بين صحاح الأسانيد من ضعافها، وكان عارفا بالخلاف بين المذاهب وأدلتها، شغوفاً بالمطالعة والبحث والتحقيق، وهو مع هذا كريم النفس رضى الخلق عذب الشمائل، حسن النية، يحب العلماء والصلحاء ويحسن إليهم، وينفق عليهم من نفائس الأموال، ويطيب نفسه بلقائهم، ولذلك لم يزل محطا للفضلاء والمحققين. وكان رحمه الله من أعظم رؤساء ديانوان وأمرائها يترك بابه مفتوحا لأهل العلم والطلاب، ويساعدهم في التأليف، ويعيرهم الكتب الخطية الثمينة من مكتبته القيمة، ويعطي الكتب عند طلبها مجانا إذا كانت له عدة نسخ منها.

وقد ترك رحمه الله عدة مؤلفات قيمة في الحديث وعلومه، والفقه، والفتاوي، والتاريخ، والتراجم، منها ما هي مطبوعة، وبعضها مخطوطة توجد في مكتبة خدا بخش خان ببتنه أو غيرها، وبعضها مفقودة لم نطلع على وجودها في المكتبات. وفيما يلي أسماء المؤلفات الموجودة المطبوعة منها والمخطوطة(*):

باللغة العربية

١ - غاية المقصود في حل سنن أبي داود (الشرح الكبير) طبع منه جزء واحد، وبعضه مخطوط.

٢ - عون المعبود على سنن أبي داود (الشرح المختصر) مطبوع.

٣ - التعليق المغني على سنن الدار قطني. مطبوع.

٤ - إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر. مطبوع.

٥ - رفع الالتباس عن بعض الناس. مطبوع.

٦ - غنية الألمعي. مطبوع.

(*) انظر لمعرفة جميع مؤلفاته الموجودة والمفقودة: «حياة المحدث شمس الحق وأعماله» ص ٦٩ - ٢٣٠. ذكرت فيه ما يقارب ثلاثين كتابا ورسالة.

٧ ـ المكتوب اللطيف إلى المحدث الشريف. مطبوع.
٨ ـ تعليقات على «إسعاف المبطا برجال الموطأ» للسيوطي. مطبوع.
٩ ـ هدية اللوذعي بنكات الترمذي. مخطوط وناقص من الأخير.
١٠ ـ الوجازة في الإجازة. مخطوط.

بالفارسية :

١١ ـ الأقوال الصحيحة في أحكام النسيكة. مطبوع.
١٢ ـ عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان. مطبوع، وقد ترجم إلى العربية والأردية.
١٣ ـ القول المحقق في إخصاء البهائم. مطبوع.

بالأردية :

١٤ ـ التحقيقات العلى بإثبات فرضية الجمعة في القرى. مطبوع.
١٥ ـ هداية النجدين إلى حكم المعانقة والمصافحة بعد العيدين. مطبوع.
١٦ ـ فتوى ردّ تعزيه دارى. مطبوع.
١٧ ـ الكلام المبين في الجهر بالتأمين والرد على القول المتين. مطبوع.
١٨ ـ تنقيح المسائل (مجموعة فتاواه). مخطوط.
١٩ ـ الرسالة في الفقه. مخطوط.

وفاتــه:

ابتلى في آخر حياته بالطاعون وتوفي في ١٩ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/٢١ مارس ١٩١١م يوم الثلاثاء بقريته، وقد رثاه الأفاضل من العلماء والأدباء بقصائد طويلة وقصيرة باللغات الثلاث العربية، والفارسية، والأردية، لا مجال لذكرها في هذا المقام.

خلف من أولاده الـذكور ثلاثة أبناء وأربع بنات، وله تلاميذ منتشرون في أقطار الهند وخارجها.

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد الله العلي الغفار، والصلاة والسلام على رسوله سيد الأبرار، وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار.

أما بعد فهذه رسالة في بيان جواز تعليم الكتابة للنساء، وقد ألفتها بناء على طلب الأصدقاء. اللهم تقبلها مني، إنك أنت السميع العليم.

السؤال

ما تقول السادة الفقهاء أئمة الدين وعلماء المسلمين؟ هل يجوز تعليم الكتابة للنسوان، أم لا؟ وما هو القول الفصل في هذا الباب؟

الجواب

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا، إنك أنت العليم الحكيم.

فاعلموا أنها توجد روايات من نوعين: أعني جواز التعليم، وعدم جوازه. لكنه لا يجوز الاحتجاج بالروايات القائلة بعدم جواز التعليم، لكونها من الضعاف ومن الأباطيل، ولا تثبت بها الأحكام الشرعية.

والقول المحقق في هذا الباب هو جواز تعليم الكتابة لهن. وأنقل لكم الأحاديث من النوعين بأسرها لتنكشف الحقيقة.

أما أحاديث عدم الجواز، فقد أخرجها ابن حبان في «الضعفاء»[1] والحاكم في «المستدرك»[2] والبيهقي في «شعب الإيمان».

ورواية ابن حبان هكذا: أنبأنا محمد بن عمرو، أنبأنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم، ثنا يحيى بن زكريا بن يزيد الدقاق، ثنا محمد بن إبراهيم أبو عبدالله الشامي، ثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة

---

(١) المجروحين ٢: ٣٠٢.

(٢) انظر ص ٦.

قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تسكنوهن الغرف، ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن المغزل، وسورة النور». انتهى.

وفي سند هذه الرواية: محمد بن إبراهيم الشامي، وهو منكر الحديث ومن الوضاعين.

قال الحافظ شمس الدين الذهبي في ترجمته في «ميزان الاعتدال»: قال الدارقطني: كذاب. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار، وكان يضع الحديث. وروى عن شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعًا: «لا تنزلوهن الغرف، ولا تعلموهن الكتابة، وعلموهن المنزل وسورة النور». انتهى.[1]

قال ابن الجوزي في «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية»: هذا الحديث لايصح. محمد بن إبراهيم الشامي كان يضع الحديث. انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: محمد بن إبراهيم بن العلاء الدمشقي أبو عبدالله الزاهد، منكر الحديث. انتهى[2]

وقال العلامة صفي الدين الخزرجي في «خلاصة التذهيب»: محمد بن إبراهيم الدمشقي، كذبه أبو نعيم، والدار قطني، ووثقه أبو حاتم، والنسائي. وقال ابن عدي: عامة أحاديثه غير محفوظة. انتهى[3]

أما قول الخزرجي بأنه وثقه أبو حاتم، والنسائي، ففيه كلام، لأن مؤلفي كتب الرجال لم ينقلوا توثيق أبي حاتم، أو النسائي، بل نقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب»[4] والحافظ الذهبي في «الكاشف»[5] و «ميزان الاعتدال»[6] أقوال الجرح

---

(١) الميزان ٣: ٤٤٥-٤٤٦.
(٢) تقريب التهذيب ٢: ١٤١.
(٣) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٢٤.
(٤) تهذيب التهذيب ٩: ١٤.
(٥) الكاشف ٣: ١٦.
(٦) ميزان الإعتدال ٣: ٤٤٧.

فقط، ولم يذكر توثيق النسائي، وأبي حاتم. فلذلك ـ والله أعلم ـ هذا من أوهام العلامة الخزرجي، حيث وقع منه السهو في كتابه في عدة أمكنة أخرى[1].

وإن ثبت توثيق النسائي، وأبي حاتم، فلا يعارض توثيقهما جرح الحفاظ الآخرين: أمثال الدار قطني، وابن حبان، وابن عدي، وأبي نعيم، لأن هذا الجرح مفسر ومبين، والجرح المفسر مقدم على التعديل، كما قاله الحافظ ابن الصلاح في «مقدمته» الخامسة: إذا اجتمع في شخص جرح وتعديل، فالجرح مقدم، لأن المعدل يخبر عما ظهر من حاله، والجارح يخبر عن باطن خفي على المعدل. فان كان عدد المعدلين أكثر، فقد قيل: التعديل أولى. والصحيح والذي عليه الجمهور أن الجرح أولى ذكرناه. انتهى.[2]

وأيضاً في «مقدمة ابن الصلاح»: إذا قالوا: متروك الحديث، أو ذاهب الحديث، أو كذاب، فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه. انتهى.[3].

وقال السخاوي في «فتح المغيث شرح ألفية الحديث». الخامس: في تعارض الجرح والتعديل في راو واحد. وقدموا، أي جمهور العلماء أيضاً الجرح على التعديل مطلقاً، استوى الطرفان في العدد أم لا. قال ابن الصلاح: إنه الصحيح، وكذا صححه الأصوليون، كالفخر، والآمدي، بل حكى الخطيب اتفاق أهل العلم عليه اذا استوى العددان، وصنيع ابن الصلاح مشعر بذلك، وعليه يحمل قول ابن عساكر: أجمع أهل العلم على تقديم قول من جرح راوياً على قول من عدّله، لكن ينبغي تقييد الحكم بتقديم الجرح بما إذا فسر. انتهى مختصراً.[4]

---

(١) ولعل المصنف رحمه الله لم يطلع على نسخة الجرح والتعديل وإلا لذكر بالتعيين على أن أبا حاتم لم يوثق بل فيه (٣/٢ : ١٨٦ رقم ١٠٦٠ محمد بن ابراهيم بن العلاء الواسطي روى عن عبيدالله بن عمر وسويد بن عبدالعزيز وأيوب بن موسى سمع منه بمكة انتهى.
والظاهر أنه لو وجد توثيق منه لذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ٩٩.

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ١١٣.

(٤) فتح المغيث ١ : ٢٨٦.

وقال الملا أكرم السندي في «شرح الشرح»: والجرح مقدم على التعديل. وأطلق ذلك جماعة، لأن مع الجارح زيادة علم لم يطلع عليه المعدل، ولأن الجارح مصدق للمعدل فيما أخبر به عن ظاهر الحال، وهو يخبر عن أمر باطن خفي عن الآخر.[1]

نعم إن عين سببًا نفاه المعدل فانهما متعارضان، ولكن محله إن صدر مبينًا، أي مفسرًا، بأن يقول: وجه ضعفه أن راوية فلان متهم بالكذب، أو هو سيء الحفظ مثلاً، كذا قال البقاعي في «حواشي شرح ألفية العراقي».

أما رواية الحاكم، فهي هكذا: أنبأنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد بن محمد بن سليمان، ثنا عبدالوهاب بن الضحاك، ثنا شعيب بن إسحاق، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة، فذكره وقال: صحيح الاسناد.[2]

وأخرجه البيهقي في «شعب الايمان» عن الحاكم من هذا الطريق. وفي سنده عبدالوهاب بن الضحاك. قال الذهبي في «الميزان»: كذبه أبو حاتم، وقال النسائي وغيره: متروك. وقال الدار قطني: منكر الحديث. وقال البخاري: عنده عجائب.[3]

وذكر السيوطي في «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»: قال الحافظ ابن حجر في «الأطراف» بعد ذكر قول الحاكم: صحيح الاسناد، بل عبدالوهاب متروك، وقد تابعه محمد بن إبراهيم الشامي عن شعيب بن إسحاق. وإبراهيم رماه ابن حبان بالوضع. انتهى كلام الحافظ. وفي «خلاصة التذهيب» (ص/٢١٠) قال الدار قطني: متروك.[4]

(١) ونحوه قول الخطيب في الكفاية ١٧٧ ونقله عنه في فتح المغيث ١ : ٢٨٦.

(٢) المستدرك ٢ : ٣٩٦ وتمامه ولم يخرجاه وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: قلت بل موضوع، وآفته عبدالوهاب بن الضحاك قال أبو حاتم كذاب.

(٣) الميزان ٢ : ٦٧٩ وهو عبدالوهاب بن الضحاك هو السلمى العرضى أبو الحارث الحمصي قال فيه أبو داود أيضا: كان يضع الحديث وقال العقيلي والبيهقي متروك وقال صالح جزرة: منكر الحديث عامة حديثه كذب. وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به مات سنة ٢٤٥ ينظر التاريخ الكبير ٣/ ٢ : ١٠٠، الجرح، والتعديل ٣/ ١ : ٧٤، المجروحين ٢ : ١٤٧، تهذيب التهذيب ٦ : ٤٤٦.

(٤) اللآلي المصنوعة ٢ : ١٦٨.

أما رواية البيهقي الثانية، فهي: أنبأنا أبو نصر بن قتادة، أنبأنا أبو الحسن محمد بن السراج، حدثنا مطين، حدثنا محمد بن إبراهيم الشامي، حدثنا شعيب بن إسحاق الدمشقي، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكر الحديث. وقال: هذا بهذا الاسناد منكر. انتهى.[1] وفي سند هذه الرواية محمد بن إبراهيم الشامي. وهو من الذين لا يحتج بهم.

وأيضاً روى ابن حبان في كتاب «الضعفاء» بطريق آخر:

حدثنا جعفر بن سهل، ثنا جعفر بن نصر، ثنا حفص بن غياث، عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعًا: «لا تعلموا نساءكم الكتابة، ولا تسكنوهن العلالي، خير لهو المرأة المغزل، وخير لهو الرجل السباحة». انتهى.[2]

وفي سنده جعفر بن نصر. قال الذهبي في «الميزان»: جعفر بن نصر عن حماد بن زيد وغيره متهم بالكذب، وهو أبو ميمون العنبري، ذكره صاحب «الكامل» فقال: حدث عن الثقات بالبواطيل. انتهى. ثم أورد الذهبي بعد هذا من روايته ثلاثة أحاديث منها هذا الحديث لابن عباس، ثم قال: هذه أباطيل.[3]

وقال ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: هذا لا يصح، جعفر بن نصر حدث عن الثقات بالبواطيل. انتهى.

وجاء في «كشف الأحوال في نقد الرجال»: جعفر بن نصر أبو ميمون العنبري الكوفي، حدث عن الثقات بالبواطيل. سمع حفص بن غياث، وحماد بن زيد. روى عنه جعفر بن سهل. انتهى.

---

(١) أورده السيوطي في اللآلي المصنوعة ٢: ١٦٨.

(٢) لم أجده في المجروحين في ترجمة جعفر بن نصر، ١: ٢١٤ وأورده السيوطي في اللآلي المصنوعة ٢: ١٦٨ عن ابن حبان، وابن عدي في الكامل (الميزان ١: ٤١٩، وفي نقل السيوطي زيادة: «وخير لهو المرأة المغزل»، لا يصح جعفر بن نصر حدث عن الثقات بالبواطيل).

(٣) ميزان الإعتدال ١: ٤١٩.

ولذلك جميع روايات المانعين المذكورة بجميع طرقها معلولة، وليست واحدة منها قابلة للاحتجاج، والله أعلم.

أما استدلال المجوزين، فبحديث شفاء بنت عبدالله. أخرجه أبو داود[1]، وأحمد بن حنبل[2]، والنسائي[3]، والطبراني.

ففي «سنن أبي داود»: حدثنا إبراهيم بن مهدي المصيصي، ثنا علي بن مسهر، عن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن صالح بن كيسان، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء بنت عبدالله قالت: دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة، فقال لي: «ألا تعلّمين هذه رقية النملة، كما علمتيها الكتابة». انتهى.

والنملة: قرح يخرج في الجنب، يؤلم كثيرًا، وصاحبه يحس في مكانه كأن النملة تدب عليه وتعضه. هذا هو التفسير الصحيح للنملة[4]، وقد فسر الآخرون غير هذا، وهو ليس بصحيح.

أما رجال هذا الاسناد، فابراهيم بن مهدي المصيصي، قال عنه في «خلاصة التهذيب»: وثقة أبو حاتم[5] وقال الذهبي في «الميزان»: روى عنه أحمد، وأبو حاتم وقال: ثقة. وقال العقيلي: حدث بمناكير، ثم أسند إلى يحيى بن معين أنه قال: إبراهيم بن مهدي جاء بمناكير. انتهى[6].

وفي «التقريب»: هو مقبول، من العاشرة. انتهى[7]

---

(١) سنن أبي داود ٤ : ١١ رقم ٣٨٨٧.
(٢) مسند أحمد ٦ : ٣٧٢.
(٣) تحفة الأشراف ١١ : ٣٣٦.
(٤) انظر غريب الحديث لابن قتيبة ٢ : ٦٢٠، والفائق ٤ : ٢٦، والنهاية ٥ : ١٢٠ وذكروا حديث الشفاء أيضا.
(٥) خلاصة تذهيب التهذيب ٢٢.
(٦) ميزان الإعتدال ١ : ٦٨.
(٧) تقريب التهذيب ١ : ٤٤.

وإن قلت: قال ابن معين، والعقيلي في حقه، إنه حدث بمنا كير، فلذلك ليس بخارج من الجرح.

أقول بفضله تعالى: إن إبراهيم بن مهدي راوٍ ثقة، وقد وثقه أبو حاتم وأبو عاصم، وكلمة: حدث بمنا كير لا يخرجه من الثقات، لأن ما بين قول المحدثين: منكر الحديث، وحدث بمناكير فرق عظيم.

قال السخاوي في «فتح المغيث»: قال شيخنا: قولهم: متروك، أو ساقط، أو فاحش الغلط، أو منكر الحديث، أشد من قولهم: ضعيف أو ليس بقوي، أو فيه مقال. .[1]

وقال العراقي في تخريجه الأكبر لـ «الأحياء»: وكثيراً ما يطلقون المنكر على الراوي، لكونه روى حديثاً واحداً ونحوه . . .[2].

وقال الذهبي: قولهم: منكر الحديث، لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث[3].

قال السخاوي: قلت: «وقد يطلق ذلك على الثقة، إذا روى المناكير عن الضعفاء».

قال الحاكم: قلت للدار قطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل، قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير، قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فثقة. وقال ابن دقيق العيد في «شرح الالمام»: قولهم: روى مناكير، لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وتنتهي إلى أن يقال فيه: منكر الحديث. لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى: أي راوي مناكير، لا تقتضي الديمومة. كيف، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: يروي أحاديث منكرة، وهو ممن اتفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٤٦.

(٢) أورده السخاوي في فتح المغيث ١: ٣٤٦-٣٤٧، ناسبا إلى التخريج الكبير للإحياء وهو لازال مخطوطا لم يطبع.

(٣) أورده عن الذهبي في الرفع والتكميل ٩٣.

حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[1]. وكذلك قال في زيد بن أبي أنيسة: في بعض أحاديثه نكارة[2]، وهو ممن احتج به البخاري، ومسلم، وهما العمدة في ذلك.

وبقطع النظر عن هذا كله، فابراهيم بن مهدي له متابع، وهو إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق، وهو ثقة، وروايته في «السنن الكبرى للنسائي» كما سيأتي[3].

وأما علي بن مسهر القرشي أبو الحسن الكوفي الحافظ، فوثقه ابن معين، كذا في «الخلاصة»[4] وغيره من الكتب[5].

وأما عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، فهو ثقة، وقد روى عنه الأئمة الستة. وقال في «الخلاصة»: وثقه ابن معين، وأبو داود. انتهى[6]. وفي «ميزان الاعتدال»: وثقه جماعة، وضعفه أبو مسهر وحده. انتهى[7].

وقال الحافظ ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»: عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز بن مروان الأموي نزيل المدينة، وثقه ابن معين، وأبو داود، والنسائي، وأبو زرعة، وابن عمار، وزاد: ليس بين الناس فيه اختلاف.

وحكى الخطابي عن أحمد أنه قال: ليس هو من أهل الحفظ، يعني بذلك سعة المحفوظ، وإلا فقد قال يحيى بن معين: هو ثبت، روى شيئاً يسيراً. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال ميمون بن الأصبغ عن أبي مسهر: ضعيف الحديث. وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبدالعزيز وهو ثقة[8]. فتوثيق عبدالعزيز

---

(١) فتح المغيث ١: ٣٤٧.

(٢) في ميزان الإعتدال ٢: ٩٨ وقال احمد: في حديثه بعض النكارة، وقال الذهبي بعده: وهو على ذلك حسن الحديث.

(٣) ص ١٣

(٤) خلاصة تذهيب التهذيب ٢٧٧.

(٥) انظر الجرح ٣/١: ٢٠٤ التهذيب ٧: ٣٨٣ ووثقه كذلك أبو زرعة والنسائي وابن حبان. مات سنة ١٨٩.

(٦) خلاصة تذهيب التهذيب ٢٤٠.

(٧) ميزان الإعتدال ٢: ٦٣٢.

(٨) هدى السارى ٤٢٠.

بنـاء على قول جمهور المحدثين، مثل يحيى بن معين، وأبي داود، والنسائي، وأبي زرعة، وأبي نعيم، وأبي حاتم، وابن عمار، بل قال ابن عمار: إنه لم يختلف العلماء في توثيقه.

ولذلك لا يصغى إلى تضعيف رجل واحد هو أبو مسهر بدون التفسير والبيان.

وأما صالح بن كيسان، فوثقه ابن معين، وأحمد، والجماعة، كذا في «إسعاف المبطأ في رجال الموطأ» للسيوطي[1]، و«الخلاصة»[2] وغيرهما[3].

وأما أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة المدني، فهو ثقة، عارف بالنسب، كذا في «التقريب»[4]. وفي «الخلاصة»: قال الزهري: هو من علماء قريش[5].

وأما شفاء بنت عبدالله، فهي صحابية من المهاجرات الأول. قال الحافظ جمال الدين المزي في «تحفة الأشراف»: شفاء بنت عبدالله بن عبد شمس. ويقال: الشفاء بنت عبدالله بن هاشم بن خلف بن عبد شمس القرشية العدوية. وهي أم سليمان بن أبي حثمة. قال أحمد بن صالح: اسمها ليلى، وغلب عليها الشفاء وهي من المهاجرات الأول. انتهى[6]

وقـال ابن حجر في «الاصابة في معرفة الصحابة»[7]: أسلمت الشفاء قبل الهجرة وهي من المهاجرات الأول، وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت من عقلاء النساء وفضلائهن. وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يزورها، ويقيل

(١) اسعاف المبطا ١٣.
(٢) خلاصة تذهيب التهذيب ١٧١.
(٣) انظر الجرح ٢/١: ٤١٠ الميزان ٢: ٢٩٩، التهذيب ٤: ٣٩٩.
(٤) تقريب التهذيب ٢: ٣٩٧.
(٥) خلاصة تذهيب التهذيب ٤٤٤.
(٦) في تحفة الأشراف ١١: ٣٣٦ الشفاء بنت عبدالله بن عبد شمس بن خلف ويقال: ابن خالد بن شداد ويقال: ابن حداد ويقال: ابن ضرار بن عبدالله بن قرط بن رزاح بن عدى بن كعب ويقال الشفا بنت عبدالله بن هاشم..
(٧) المعروف عن اسم كتاب الإصابة «الإصابة في تمييز الصحابة».

عندها في بيتها. وكانت قد اتخذت له فراشاً وإزاراً ينام فيه، فلم يزل ذلك عند ولدها حتى أخـذه منهم مروان بن الحكم. وقـال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم: «علمي حفصة رقية النملة، كما علمتيها الكتابة». وأقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دارها عند الحكاكين بالمدينة، فنزلتها مع ابنها سليمان، وكان عمر يقدمها في الرأي ويرعاها ويفضلها، وربما ولاها شيئاً من أمر السوق. انتهى[1].

وحـديث شفـاء أخرجه أحمد بن حنبل في «مسنده»[2]، وأخرجه أبو داود، وسكت عنه[3]، وكذلك الحافظ عبدالعظيم المنذري في «مختصره»[4].

وقـال الشـوكـاني في «نيل الأوطـار»: حديث الشفاء سكت عنه أبو داود، والمنـذري، ورجـال إسنـاده رجـال الصحيح، إلا إبـراهيم بن مهدي البغدادي المصيصي، وهو ثقة. انتهى. [5]

وقـال كمال الـدين الـدمـيري في «حياة الحيوان»: روى أبو داود، والحاكم وصححه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للشفاء بنت عبدالله: «علمي حفصة رقية النملة كما علمتيها الكتابة». انتهى.[6]

وقال الحافظ ابن حجر في «الاصابة»: وأخرجه أبو نعيم عن الطبراني، من طريق صالـح بن كيسـان عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، أن الشفاء بنت عبدالله قالت: دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا قاعدة عند حفصة فقال: «ما عليك أن تعلمي هذه رقية النملة كما علمتيها الكتابة». انتهى[7].

---

(١) الإصابة ٤ : ٣٤١.
(٢) مسند احمد ٦ : ٣٧٢.
(٣) سنن أبي داود ٤ : ١١.
(٤) مختصر سنن أبي داود ٥ : ٣٦٤.
(٥) نيل الأوطار ٨ : ٢٢٠.
(٦) حياة الحيوان ٢ : ٣٦٩.
(٧) الإصابة ٤ : ٣٤٢.

وروى النسائي في «السنن الكبرى» في كتاب الطب: حدثنا إبراهيم بن يعقوب، عن علي بن عبدالله المديني، عن محمد بن بشر، عن عبدالعزيز بن عمر ابن عبدالعزيز، عن صالح بن كيسان، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء، وذكر الحديث. هكذا أخرجه الحافظ جمال الدين المزي في «تحفة الأشراف»[1] والشوكاني في «نيل الأوطار»[2] نقلاً عن النسائي بالسند المذكور، وهذا الحديث أيضاً صحيح الاسناد.

أما إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق الجوزجاني أبو يعقوب الحافظ، فوثقه النسائي، والدارقطني وقال: كان من الحفاظ المصنفين. وقد رمي بالنصب، وكان أحمد يكاتبه إلى دمشق ويكرمه إكرامًا شديدًا، كذا في «الخلاصة»[3] وغيره. أما رميه بالنصب فلا يضره، كما تقرر في الأصول، لأن هذا الحديث لا يقوي مذهب أهل النصب[4] فلا محذور فيه. وأما علي بن عبدالله المديني، فقال فيه ابن حجر في «التقريب»: ثقة، ثبت، إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عنده. وقال: فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلمه مني. وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث[5].

---

(١) تحفة الأشراف ١١: ٣٣٦.

(٢) نيل الأوطار ٨: ٢٢٠.

(٣) خلاصة تذهيب التهذيب ٢٣.

(٤) قال ابن الصلاح في علوم الحديث ١٠٣ «التاسعة اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يكفر في بدعته فمنهم من رد روايته مطلقا لأنه فاسق ببدعته وكما استوى في الكفر المتأول وغير المتأول يستوى في الفسق المتأول وغير المتأول ومنهم من قبل رواية المبتدع إذا لم يكن ممن يستحل الكذب في نصرة مذهبه أو لأهل مذهبه سواء كان داعية إلى بدعته أو لم يكن وعزا بعضهم هذا إلى الشافعي لقوله «أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية من الرافضة لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقتهم»

وقال قوم: «تقبل روايته إذا لم يكن داعية ولا تقبل إذا كان داعية إلى بدعته وهذا مذهب الكثير أو الأكثر من العلماء. . وقال أبوحاتم بن حبان البستي احد المصنفين من أئمة الحديث «الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا».

وهذا المذهب الثالث اعدلها وأولاها والأول بعيد مما عد للشائع عن أئمة الحديث فإن كتبهم طافحة بالرواية عن المبتدعة غير الدعاة وفي الصحيحين كثير من احاديثهم في الشواهد والأصول انتهى.

(٥) تقريب التهذيب ٢: ٣٩-٤٠.

وأما محمد بن بشر العبدي فهو أحد العلماء الحفاظ، وثقه ابن معين، كذا في «الخلاصة»[1]. أما ترجمة بقيه الرواة من السند فقد مرّ آنفاً.

والآن لا مجال للشك في صحة حديث الشفاء بنت عبدالله، لكنه لا يستبعد من مجادل مرتاب أن يرد هذا الحديث الصحيح، ويتمسك بالحديث الموضوع والباطل، كما هو ديدن منكري الحق. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكل ما ذكرته فهو كلام في الأحاديث تنقيداً وتحقيقاً. أما أقوال علماء الاسلام، فقد قال العلامة الاردبيلي في «الأزهار شرح المصابيح»: قال الخطابي: فيه دلالة على أن تعلم النساء الكتابة غير مكروه. انتهى[2].

وقال الحافظ ابن القيم في «زاد المعاد»: وفي الحديث دليل على جواز تعليم النساء الكتابة[3].

وقال الشيخ ابن تيمية في «منتقى الأخبار»: وهو دليل على جواز تعليم النساء الكتابة[4] انتهى.

ويؤيد هذا الرأي الأثر المروي عن عائشة رضى الله عنها، ذكره البخاري في «الأدب المفرد» باب الكتابة إلى النساء وجوابهن: ثنا ابن رافع[5]، قال: ثنا أبو أسامة، قال: ثني موسى بن عبدالله[6] قال: حدثتنا عائشة بنت طلحة، قالت: قلت لعائشة ـ وأنا في حجرها ـ وكان الناس يأتونها من كل مصر، فكان الشيوخ

---

(١) خلاصة تذهيب التهذيب ٣٢٨ وهو محمد بن بشر العبدي أبو عبدالله الكوفي.

(٢) في معالم السنن للخطابي ٥ : ٣٦٤، المطبوع مع مختصر سنن أبي داود للمنذري هكذا «وفي الحديث دليل على أن تعليم الكتابة للنساء غير مكروه».

(٣) زاد المعاد ٣ : ٢٦٢.

(٤) المنتقي مع النيل ٨ : ٢١٩.

(٥) قال الشيخ ناصر الدين الألباني: هو محمد بن رافع أبو عبدالله النيسابوري، ثقة احتج به الشيخان توفي سنة ٢٤٥ ووقع في الأدب المفرد (٢٨٧ رقم ١١١٨) الطبعة السلفية: أبو رافع وهو خطأ. (من الشيخ عبدالعزيز بن مانع).

(٦) قال ناصر الدين الألباني: هو الطلحي، ولم يوثقه غير ابن حبان، ففي ثبوت هذا الأثر نظر عندي.

يتنابوني لمكاني منها، وكان الشباب يتأخوني فيهدون إليّ، ويكتبون إليّ من الأمصار، فأقول لعائشة: يا خالة! هذا كتاب فلان وهديته، فتقول لي عائشة: أي بنية! فأجيبيه وأثيبيه، فان لم يكن عندك ثواب أعطيتك، فقالت: فتعطيني[1]. رواه البخاري في «الأدب المفرد»[2].

ومن يراجع كتب التواريخ يجد أن النساء كن يكتبن، ولم يعترض عليهن علماء العصر، بل بعض النساء الكاتبات كن صاحبات العلم والعمل. ذكر ابن خلكان في «وفيات الأعيان» في ترجمة فخر النساء: شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج بن عمر الإبري الكاتبة الدِّينورية الأصل، البغدادية المولد والوفاة، كانت من العلماء، وكتبت الخط الجيد، وسمع عليها خلق كثير، وكان لها السماع العالي، ألحقت فيه الأصاغر بالأكابر. سمعت من أبي الخطاب نصر بن أحمد بن البطرواني[3] وأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن طلحة النعالي، وطراد[4] بن محمد الزينبي وغيرهم مثل أبي الحسن علي بن الحسين بن أيوب، وأبي الحسين أحمد بن عبدالقادر بن يوسف، وفخر الاسلام أبي بكر محمد بن أحمد الشاشي، واشتهر ذكرها وبعد صيتها. وكانت وفاتها يوم الأحد بعد العصر ثالث عشر المحرم، سنة أربع وسبعين، وخمسمائة، ودفنت بباب أبزر، وقد نيفت على تسعين سنة من عمرها، رحمها الله تعالى[5].

وذكر المقرّي في «نفح الطيب» بالجزء الثاني في ترجمة عائشة بنت أحمد القرطبية[6]: قال ابن حيان في «المقتبس»: لم يكن في زمانها من حرائر الأندلس من يعدلها علماً وفهماً وأدباً وشعراً وفصاحة. تمدح ملوك الأندلس وتخاطبهم بما يعرض لها

---

(١) الأصل «تعطيني»، والتصويب من «الأدب المفرد ٢٨٧» رقم (١١١٨).

(٢) كذا الأصل: رواه البخاري في «الأدب المفرد» وكذا قال في أوله: رواه البخاري في «الأدب المفرد» وهو تكرار لا فائدة فيه. (من عبدالعزيز بن مانع). وتبويب البخاري في الأدب المفرد باب الكتابة إلى النساء وجوبهن يدل على ذهابه إلى الجواز بدون كراهة.

(٣) في الوفيات «البطر وأبي عبدالله......»

(٤) في الأصل طلحة وهو خطأ والصواب طرّاد كما اثبتناه وهو كذلك في الوفيات.

(٥) وفيات الأعيان ٢ : ٤٧٧ (وانظر نموذجا من خطها في الأعلام (للزركلي) ج ٢ : رقم الصورة ٥١١ ابن مانع). وترجمة فخر النساء. في مرآة الزمان ٣٥٣، وشذرات الذهب ٤ : ٢٤٨ أيضا.

(٦) انظر نفح الطيب ٤ : ٢٩٠ (تحقيق احسان عباس).

من حاجة. وكانت حسنة الخط، تكتب المصاحف، وماتت ـ عذراء لم تنكح ـ سنة أربعمائة. وقال في «المغرب»: إنها من عجائب زمانها وغرائب أوانها، وأبو عبدالله الطيب عمها، ولو قيل: إنها أشعر منه لجاز. انتهى.

فقد ثبت من الأحاديث التي ذكرناها من قبل بأن الشفاء بنت عبدالله علمت أم المؤمنين حفصة بنت عمر الكتابة، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم راضياً عن ذلك، وبعد عصر الرسول عليه الصلاة والسلام وفي عهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكذلك في العصور التالية كانت النساء صاحبة الخط والكتابة.

وأحاديث النهي عن الكتابة كلها من الأباطيل والموضوعات. ولم يصحح العلماء واحداً منها، ما عدا الحاكم الحافظ أبا عبدالله، وتساهله في التصحيح معروف، وتصحيحه متعاقب عليه. ولا يؤخذ كلامه في التصحيح، إلا اذا وافق الحفاظ الآخرون في تصحيحه.[1]

ومن قال: إن البيهقي أيضاً صحح حديث النهي وتبعه جلال الدين السيوطي، فهذا افتراء عظيم على البيهقي والسيوطي. ويصدق كل هذا القول كل من يطالع «اللآلىء المصنوعة»، خلافاً لحديث الشفاء بنت عبدالله حيث إسناده صحيح وثابت، ورجاله رجال «الصحيحين» ولا كلام في صحة إسناده إلا لمجادل عنيد. وقد سكت عنه أبو داود، والمنذري وبناء على القاعدة «سكوتهما على حديث ما من أحاديث: سنن أبي داود، يقتضي صحة ذاك الحديث» كما صحح هذا الحديث أبو عبدالله الحاكم أيضاً.

---

(١) قال النووي في التقريب: «واعتنى الحاكم بضبط الزائد عليهما (أي على الصحيحين) وهو متساهل». وقال السيوطي: وهو متساهل أي في التصحيح، قال المصنف في شرح المهذب اتفق الحفاظ على أن تلميذه البيهقي أشد تحريا منه. وقد لخص الذهبي مستدركه، وتعقب كثيرا منه بالضعف والنكارة وجمع جزءا فيه الأحاديث التي فيه وهي موضوعة فذكر نحو مائة حديث، وقال ابو سعيد المالينى: طالعت المستدرك الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما قال الذهبي: وهذا اسراف وغلو من الماليني وإلا ففيه جملة وافرة على شرطهما، وجملة كثيرة على شرط أحدهما، لعل مجموع ذلك نصف الكتاب وفيه نحو الربع مما صح سنده، وفيه بعض الشيء أوله علة وما بقي وهو نحو الربع فهو مناكير أو واهيات لا تصح وفي ذلك موضوعات، وبين ابن حجر سببه أنه سوّد الكتاب ولم ينقحه حتى عاجلته المنية. ينظر تدريب الراوى ٥١-٥٢.

أمـا إيراد المفسرين حديث النهي عن الكتابة في سورة النور. فليس بحجة، لأنهم لم يلتـزموا في التفسير إيراد الأحاديث الصحيحة، وهذا الإمام البغوي، إمام أهل الحديث، يكثر في تفسيره ـ «معالم التنزيل» من إيراد الأحاديث الواهية والمناكير والشواذ بدون تعرض لنقد الرواية والرواة. وهذا مستغرب منه، نظراً لجلالة علمه وشـأنه. نعم قد تكفل بهذا الأمر الحافظ ابن كثير، وهو ينتقد على الرواية عندما يوردها في «تفسيره» ومن هذه الناحية يفوق «تفسيره» جميع التفاسير الأخرى.

ولـذلـك إيراد الامام البغوي لحديث النهي عن الكتابة في «التفسير» ليس بحجة على طالب الحق، خاصة وأن البغوي أيضاً أورد هذا الحديث من رواية محمد ابن ابراهيم الشامي عن شعيب بن اسحاق عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وقـد أثبتنـا بطلان هذه الرواية من قبل. وأورد هذا الحديث العلامة علاء الدين الخازن في تفسيره «لباب التأويل» بدون ذكر السند، فكيف تقوم به الحجة!!.

نعـم اذا كان المفسرون من أمثـال ابن جرير، وابن كثـير، والبغـوي، والسيوطي، والخازن قد صححوا حديث النهي عن الكتابة، أو نقلوا عن الحفاظ الآخرين تصحيح هذا الحديث، لكانت تقوم به الحجة، واذ ليس فلا.

وإن قلت: إنه ذكر علي القاري في «مرقاة المفاتيح شرح المصابيح» في شرح حديث الشفاء بنت عبدالله:

قلت: يحتمل أن يكون جائزاً للسلف دون الخلف، لفساد النسوان في هذا الزمان. ثم رأيت قال بعضهم: خصت به حفصة، لأن نساء النبي صلى الله عليه وسلم خصصن بأشياء. قال الله تعـالى: ﴿يا نسـاء النبي لستن كأحـد من النساء﴾[1]. وخبر: «لا تعلموهن الكتابة» يحمل على عامة النساء خوفاً من الافتتان عليهن[2].

(١) سورة الأحزاب الآية: ٣٢.

(٢) مرقاة المفاتيح ٤:٥١٢.

وقـال الشيخ عبدالحق الدهلوي في «أشعة اللمعات شرح المشكاة»: يفهم جواز تعليم الكتـابة للنساء من هذا الحديث، لكنه قد ورد النهي عنه في رواية أخرى حيث قال عليه الصـلاة والسلام: «ولا تعلموهن الكتابة». وحديث الاباحة سابق على حديث النهي. وقال بعض العلماء: إنه مخصوص لأزواج النبي عليه الصلاة والسـلام، وهذا من بعض فضائلهن. والنهي عن تعلم الكتابة محمول على عامة النساء اتقاء للفتنة، ولا يتصور هذا في نساء النبي صلى الله عليه وسلم. انتهى. وهكذا في شرح المصابيح للشيخ محمد بن عبداللطيف المعروف بابن الملك.

أقول: عجيب من هؤلاء الأكابر، كيف ينشؤون الاحتمالات الشتى. وادعاء خصـوصية الكتـابـة لأم المؤمـنـين حفصـة من قبـل شراح «المشكاة» لا يثبت على الاطلاق. لأن إثبات الخصوصية يجب أن يكون عليها دليلاً قوياً محكماً، وإلا فكل رجل يستطيع أن يدعي باختصاص حكم ما لرجل دون رجل ويقع الحرج. وبقطع النـظر عن هذا، فان حديث الشفاء بنت عبدالله حجة على أدعياء الخصوصية، وهادم لاستنباطهم، لأنه إذا كان الأمر خاصاً بحفصة، فكيف كانت تكتب الشفاء، ولم أجاز لها الرسول عليه الصلاة والسلام؟ وهذا أول دليل على عدم التخصيص.

أمـا قولهم بأنـه يجوز للسلف دون الخلف، فترجيح بلا مرجح، لأن الأمة الاسلامية كلها متساوية في أمر الحلال والحرام، إلا من خصه الشارع عليه الصلاة والسلام.

وكذلك فان الخوف من فساد النساء في العصور السابقة كان موجوداً ويصدق على هذا قول الله تعالى: ﴿ولقد علمنا المستقدمين منكم ولقد علمنا المستأخرين﴾[1].

وخـلاصـة الكـلام أنـه لا ريب في جواز تعليم الكتـابـة للنساء البالغات المشتهيات بواسطة النساء الأخريات، أو بواسطة محارمهن. أما البنات غير البالغات وغير المشتهيات، فيتعلمن ممن شئن.

---

(١) سورة الحجر الآية: ٢٤.

وليست الكتابة سبباً للافتتان، لأنها إن كانت سبباً للفتنة لما[1] أباحها الشارع ﴿وما كان ربك نسياً﴾[2] والتي تصاب بفتنة إنما تصاب بأمر غير الكتابة. والله أعلم.

وأما ما نقله العلامة محمد طاهر في «مجمع بحار الأنوار» عن العلامة الطيبي رحمه الله «ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتيها الكتابة» وهذه إشارة إلى حفصة. والنملة: قروح ترقي فتبرأ بإذن الله. وقيل: أراد قولاً: يسمينها رقية النملة، وهي العروس. فأراد به التعريض بتأديب حفصة حيث أشاعت سره، وياءعلمتيها للاشباع. قال: لأن ما ذهبوا إليه من رقية خرافات ينهى عنها، فكيف يأمر بتعليمها! أقول يحتمل على إرادة الثانية أن يكون تحضيضاً على تعليم الرقية، وإنكاراً للكتابة، أي هلاّ علمتيها ما ينفعها من الاجتناب عن عصيان الزوج، كما علمتيها ما يضرها من الكتابة. وعلى الارادة الأولى أن يتوجه الانكار على الجملتين جميعاً، لأن الرقية المتعارفة منافية لحال المتوكلين[3].

فهو تأويل مردود، ومنشؤه قلة العلم، وعدم الالمام بالمتون، وطرق الأحاديث.

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في «الاصابة»: أخرج ابن منده حديث رقية النملة من طريق الثوري عن ابن المنكدر عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة عن حفصة، أن امرأة من قريش يقال لها: الشفاء كانت ترقي من النملة فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «علميها حفصة..» وأخرجه ابن منده، وأبو نعيم مطولا من طريق عثمان بن عمرو بن عثمان بن سليمان بن أبي حثمة عن أبيه عمرو عن أبيه عثمان عن الشفاء أنها كانت ترقي في الجاهلية، وأنها لما هاجرت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكانت قد بايعته بمكة قبل أن يخرج، فقدمت عليه فقالت: يارسول الله! إني قد كنت أرقي برقي في الجاهلية، فقد أردت أن أعرضها عليك، قال: «فاعرضيها»

---

(١) جواب إن حملا لها على معنى لو.

(٢) سورة مريم الآية: ٦٤.

(٣) مجمع بحار الأنوار ٤ :٧٨٨.

قالت: فعرضتها عليه وكانت ترقي من النملة. فقال: «أرقي بها وعلميها حفصة»[1].

بهذه الروايات بطل تأويل العلامة الطيبي، وثبت جواز تعليم الكتابة للنساء، والله أعلم وعلمه أتم[2].

قال العبد الضعيف مؤلف هذه الرسالة المسماة بـ «عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان» أبو الطيب محمد بن أمير المدعو بـ شمس الحق العظيم آبادي، لقد استراح القلم من تحريرها في سنة ١٣٠٧ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والتحية.

---

(١) الإصابة في تمييز الصحابة ٤: ٣٤٢.

(٢) وقال العلامة الألباني في الأحاديث الصحيحة ٢: ١٣٦، والحق أن الكتابة والقراءة نعمة من نعم الله تبارك وتعالى على البشر كما يشير إلى ذلك قوله عزوجل ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرء وربك الأكرم الذي علم بالقلم﴾ وهي كسائر النعم التي امتن الله بها عليهم واراد منهم استعمالها في طاعته فإذا وجد فيهم من يستعملها في غير مرضاته فليس ذلك بالذى يخرجها عن كونها نعمة من نعمه كنعمة البصر والسمع والكلام وغيرها. فكذلك الكتابة والقراءة فلا ينبغي للآباء أن يحرموا بناتهم من تعلمهما شريطة العناية بتربيتهن على الأخلاق الإسلامية كما هو الواجب عليهم بالنسبة لأولادهم الذكور أيضا، فلا فرق في هذا بين الذكور والإناث.

والأصل في ذلك أن كل ما يجب للذكور وجب للإناث، وما يجوزلهم جاز لهن ولا فرق كما يشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم «انما النساء شقائق الرجال» رواه الدارمى وغيره فلا يجوز التفريق إلا بنص يدل عليه، وهو مفقود فيما نحن فيه، بل النص على خلافه، وعلى وفق الأصل، وهو هذا الحديث الصحيح، متشث به ولا ترض به بديلا ولا تُصغ إلى من قال:

ما للنساء للكتا ... بة والعمالة والخطابة
هذا لنا ولهن منا ... أن يبتن على الجنابة

فإن فيه هضما لحق النساء وتحقيرا لهن وهن كما عرفت شقائق الرجال، نسأل الله أن يرزقنا الإنصاف والإعتدال في الأمور كلها.

هذا آخر ما تيسر في التعليق على هذه الرسالة النافعة، جزى الله مؤلفه الإمام بما يجازى به عباده الصالحين الذين بذلوا اعمارهم في خدمة الدين الحنيف. وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

وصى الله محمد عباس

١٤٠٣/٣/٢٥هـ بمكة المكرمة

فهرس الموضوعات